التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية

" واقع وتطلعات "

د.نجيبه محمد مطهر

استاذة الادارة التربوية

كلية التربية جامعة تعز

٢٠٠٤/٢٠٠٥م

المقـــدمة :

نظـــراً لأهمية التعليم الأساسي في جميع الأنظمة التربوية، فقدكان هناك اهتمام من المجـــتمعات المعاصرة ملحوظاً في منجزاتها التربوية و شهدت الفترة من ١٩٨٥م إلى ٢٠٠٢م زيـــادة فـــي إعـــداد المقيديـــن بهذا النوع من التعليم عالمياً حيث بلغت الدول المـــتقدمة مســـتوى تعميمه واقتربت معظم الدول النامية من ذلك حيث زاد إعداد الطلبة مـــن(488) ملـــيون طفل في العام ١٩٨٥م إلى (750)مليون طفل في العام(٢٠٠١/ ٢٠٠٢م) فـــي الدول النامية .كما زاد الأنفاق العام على التعليم في العالم خلال السنوات الماضـــية بلغ عام ١٩٩٨م ما يقارب (7,5%) من الناتج القومي الإجمالي العالمي في مقابل عام6,7.% ١٩٩٠م و زاد الأنفاق على الطالب في الـــدول النامـــية من (٣٠١) دولار أمريكي عام ١٩٨٨م إلى (400) دولار عام ٢٠٠٢م .وأن استمرار اهتمام الدول بالتعلـــيم الأساســـي بشـــكل خاص قد أدى إلى التحاق مليار طالب في هذا العام وتشير الاســـقاطات التعليمـــية التي أجراها مكتب إحصاء اليونسكو ٢٠٠٠م إلى أن عدد الدول التـــي فيها نسب التعليم الأساسي اقل من ٩٠% من أطفالها عام (٢٠٠٠) هي ٢٣ بلداً مقـــابل ٣٥ بلداً في عام(٢٠٠٠)(اليونسكو (1). كما نجد ان التعليم الاساسى قد حصل علـــى نســـبة لابأس بها من الدعم الحكومى حيث زاد من 2.784 مليون ريال فى العام 1998م الى 30769 مليون كما ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الاساسي الى (69%) فى

عـــام 2005م (2) كما أسفرت قبل ذلك اللقاءات والمناقشات من قبل لجان توحيد التعليم قـــبل وبعـــد التوقـــيع على الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م عن توجه جديد بفكر وفلســـفة جديـــدة تقوم علي الجمع بين الأصالة والمعاصرة واستمرت تلك الجهود علي الإصلاحات والتغيرات أبرزها:

- صدور قانون التربية والتعليم المقر من مجلس النواب في ٩٢/٨/١١م ففي ظل قانون التربية والتعليم الصادر عام ١٩٩٢م توسع نظام التعليم وتطور وان كان بجانبه الكمي على حساب جانبه النوعي،بذلك شهد التعليم في اليمن نمواً رأسياً وأفقيا ملحوظاً خلال السنوات الماضية ويزيد التقدير لما حققه اليمن في مجال التعليم الذى ارتكز على الاهتمام بالتعليم واعداد المواطن القادر على مواكبة التقدم العلمي والمعرفي وتأهيله للمساهمة الفاعلة في المجتمع وقد كان لزاماً على الدولة أن تبدأ من الاساسيات لتبني نظاماً تعليمياً حديثاً وتواجه طلبا اجتماعياً متنامياً على التعليم،
- مشكلة البحث واهميتة: بما ان التوسع في مؤسسات التعليم من أهم أولويات الدولة الا انه في المقابل لم تتمكن من توفير متطلباته مما نتج عن تطور التعليم خلل في التوازن بين الكم والنوع .حيث أن التعليم الأساسي يختلف عن التعليم الابتدائي من حيث فلسفته وأهدافه لانة يقوم على تناول مختلف مظاهر حياة الإنسان، وتكوين مجموعة من الخبرات،والعادات ، الفكرية، واليدوية والاستعدادات الوجدانية، والأخلاقية، والروحية، والاتجاهات الصحية والاجتماعية ،والقدرات الاقتصادية والعملية والإنتاجية، لدى المتعلم .حيث يهدف هذا التعليم إلى إعداد المتعلم للحياة منذ المراحل الأولى من حياته وربط التعليم بالعمل على مختلف مستوياته الترويحية والتدريبية والإنتاجية وبالتالى يكون تشخيص الوضع الراهن للتعليم الأساسي هو البداية الطبيعية لوضع استراتيجية للتعليم الأساسي بهدف إحداث عملية تطوير علمى وتربوى هادف، (الحوثي ٢٠٠٣م،)(3) لذا فقد عنيت التشريعات التربوية اليمنية بالتعليم الأساسي ومجانيته حيث نص الدستور اليمني على أن التعليم الأساسي إلزامي ومجاني في مدارس الدولة لمدة تسع سنوات ويقبل الطالب في السنة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي إذا أتم السنة السادسة

من عمره، كما نص على ذلك الفقرة (ب) من المادة (١٢) وانعكس ذلك على الأنظمة والخطط والمشاريع التربوية. وعنيت خطط التنمية اليمنية برفع المستوى التعليمي والثقافي للطاقات البشرية فتضمنت الخطة الخمسية الأولى (٧٦- ١٩٨١) على نشر التعليم الإلزامي في المراحل الأولى وتنو يع التعليم في المراحل الثانية بعدالمرحلة الإلزامية بهدف خدمة التنمية والعمل من خلال مواصلة افتتاح المدارس وبخاصة في المناطق الريفية والعمل على تخفيض نسبة الرسوب والتسرب .كما أكدت الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢-١٩٨٦) على تحقيق إلزامية التعليم في المرحلتين الابتدائية والإعدادية والحد من التسرب لجميع الطلبة فمن هم في سن التعليم الإلزامي ،(التقرير السنوى(4) وضعت بذلك الإجراءات الإدارية التي تحول دون تسرب الأطفال من مدارس التعليم الأساسي وتحول دون تأخر التحاقهم بها في السن المحدد، حيث ركزت معظم الخطط الخمسية في التعليم على ما يلي:

- التركيز على التعليم الابتدائي والإعدادي من أجل أن يلبي الطلب الاجتماعي وذلك بمتابعةالطلاب الملتحقين حتى نهاية المرحلة
- الاهتمام بالمعلم اليمني كأحد المرتكزات الأساسية للتربية وتطويره لمواكبة احتياجات التنمية
- إعادة النظر في تشريعات وزارة التربية والتعليم .
- تحقيق التوازن بين المراحل التعليمية المختلفة ومراعاة التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية
- التوسع في التعليم الفني والمهني بما يلبي حاجات التنمية وبحسب المستويات المختلفة للعمالة
- تطوير المناهج واستخدام تقنيات حديثة .
- ترشيد سياسة الإبتعاث للخارج .
- التوسع في محو الاميه (5).مطهر١٩٩٨م،

مشكلة البحث

نظرا لوجود مشاكل نوعية وكميةفي مرحلة التعليم الأساسي فأن أن التوسع في هذا النوع من التعليم رأسياً وأفقياً من خلال أتباع سياسة الباب المفتوح للقبول وضعف المناهج والتجهيزات وتدني مستوى التدريس وعدم أتساق المواد التدريسية مع احتياجات سوق العمل، وعدم الاهتمام بالمقررات المهنية كل ذلك أدى إلى ظهور مخرجات دون تأهيل مناسب ولا متوافق مع سوق العمل .

هدف البحث :

يهدف البحث الى وضع مقترحات للتعليم الاساسى تهدف الى احداث عملية لاصلاح وتطوير هذا النوع من التعليم واستعراض ماحققتة اليمن من نمو متسارع جاء من خلال القبول والتسجيل في هذا النوع من التعليم .

اهمية البحث :

أن التعليم الأساسي في اليمن حقق تطوراً ملحوظاً خلال الاعوام الماضية، ويزيد من التقدير والتطور الذي تحقق عند معرفة البداية المتدنية التي أنطلق منها بناء النظام التعليمي الحديث، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسكانية التي مرت وتمر بها البلاد.

فاذا استطعنا تشخيص الوضع الراهن للتعليم الأساسي سيعتبر ذلك البداية الطبيعية لوضع مقترحات للتعليم الأساسي وإحداث عملية الإصلاح والتطوير .

التعليم الأساسي وفقاً (للمادة:١٨) تعليم عام موحد لجميع التلاميذ في الجمهورية ومدته (٩) سنوات وهو إلزامي، ويقبل فيه التلاميذ من سن السادسة ويتم فيه اكتشاف الاتجاهات والميول لدى التلاميذ وتطوير قدراتهم الذاتيةيت التشريعات التربوية اليمنية بالتعليم الأساسي ومجانيته فقد نص الدستور اليمني على أن التعليم الأساسي إلزامي ومجاني في مدارس الدولة لمدة تسع سنوات ويقبل الطالب في السنة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي إذا أتم السنة السادسة من عمره، كما نص على ذلك الفقرة (ب) من المادة (١٢)وانعكس ذلك على الأنظمة والخطط والمشاريع التربوية فقد تضمنت خطط وزارة التربية السنوية فتح مدرسة للأطفال إذا توافر عشرون طالباً في بيئة ثابتة مع

السماح للأطفال بالالتحاق في المدرسة الابتدائية إذا كانت أعمارهم بين السادسة أو العاشرة ، كما وضعت الإجراءات الإدارية التي تحول دون تسرب الأطفال من مدارس التعليم الأساسي وتحول دون تأخر التحاقهم بها في السن المحدد .وعنيت خطط التنمية برفع المستوى التعليمي والثقافي للطاقات البشرية فتضمنت الخطة الخمسية الأولى (٧٦ - ١٩٨١) على نشر التعليم الإلزامي في المراحل الأولى وتنو يع التعليم في المراحل الثانية بعد الإلزامية بهدف خدمة التنمية والعمل وذلك من خلال مواصلة افتتاح المدارس وبخاصة في المناطق الريفية والعمل على تخفيض نسبة الرسوب والتسرب .كما أكدت الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢-١٩٨٦) على تحقيق إلزامية التعليم في المرحلتين الابتدائية والإعدادية والحد من التسرب لجميع الطلبة فمن هم في سن التعليم الإلزامي (6) وبما أن التعليم الأساسي تعليم عام موحد لجميع التلاميذ في الجمهورية ومدته٩ سنوات وهو إلزامي، ويقبل فيه التلاميذ من سن السادسة ويتم فيه اكتشاف الاتجاهات والميول لدى التلاميذ وتطوير قدراتهم الذاتية كمائنة صيغة تعليمية تهدف الى تزويد كل طالب بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التى تمكنة من تلبية حاجاتة وتحقيق ذاتة وتهيئتة للاسهام فى تنمية مجتمعة فقد ارتبط بالعمل والعلم والحياة من جهه وبين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية من جهة أخرى في إطار التنمية الشاملة للمجتمع ولذا فإنه يمثل فكراً تربوياً جديداً لما يتضمن من مقومات ومفاهيم ومبادئ ولذا فهو يحتاج إلى تهيئة ذهان لتقبل هذا الفكر وإيضاح الرؤى بأبعاده ومصافيه وأهدافه.

كما أن جميع هذه القوانين قد تناولت تحديد مبادئ الفلسفة التربوية التي تمثلت بالأتي: الإيمان بالله والمثل العليا واحترام كرامة الفرد وتنمية القيم الروحية والاجتماعية والعلمية والعملية والمشاركة الإيجابية في التطور الحضاري العالمي .تحديد الأهداف العامة للتربية والتي تمثلت في إعداد الإنسان للمواطنة الصالحة التي تقوم على التمسك بحقوق المواطنة ومسئولياتها وتحقيق المثل الخلقية وروح الديمقراطية في العامل مع الآخرين ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال ربط التربية بحاجات المجتمع ،واكد ذلك القانون الخاص بالتربية والتعليم الذي اقره مجلس النواب في ٩٢/٨/١٠م في المادة (٣) تضمن على معايير الفلسفة التربوية التي تشتمل على :الإسلام كإطار

لتنظـيم الجوانب العقائدية والفكرية والتشريعية للمجتمع مبادئ الثورة اليمنية باعتبارها حصيلة كفاح الشعب اليمني ضد الظلم والطغيان والاستعمار والتجزئة.

- دستور الجمهورية اليمنية هو الوثيقة الشرعية والمرجعية منذ قيام دولة الوحدة .
- طموحات الشعب اليمني في مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي ورفضه للتخلف بكل أنواعه واشكالة وتطلعاته لإقامة مجتمعة الجديد
- التراث العربي والإسلامي وما قدمته الحضارة العربية والإسلامية من مساهمة حضارية في الحضارة الإنسانية . فنجد أن هذه المعايير لها انعكاساتها في كيفية تحديد الأهداف التربوية للعملية التربوية والتعليمية وفي كيفية اختيار السياسة التربوية والعلاقات القائمة بين عناصر العملية التربوية والتعليمية وكذلك محتوى المناهج الدراسية التي يجب أن تنبع من العقيدة الإسلامية وتواكب التقدم العلمي والتكنولوجي وترتبط بالمجتمع اليمني ومشكلاته .كما أورد القانون أيضاً مبادئ وأسس تطبيق الفلسفة التربوية والتعليمية للجمهورية اليمنية . بن حبتور (7)

اهداف التعليم الاساسي:

التعلـيم الأساسي تعليم موحد لجميع التلاميذ عمـر ٦ سنوات حتى ١٤سنة ومدته تسـع سنوات ونظراً لأهمية هذه المرحلة في اكتشاف اتجاهات وميول التلاميذ وتطوير قدراتهم فقد صيغت له العديد من الأهداف من أهمها :-

- المعرفة الواعية بالمبادئ والشعائر والأحكام الإسلامية وتمثل فيها قيمها في التفاعل والسلوك
- اجادة اللغة العربية
- معرفة الحقائق الأساسية والوقائع التاريخية بحضارة وتاريخ الشعب اليمني كجزء من تاريخ الحضارة العربية والإسلامية .
- حب الوطن والاعتزاز به وحب الأسرة والمجتمع
- التعرف والإدراك لحقائق البيئة الطبيعية أو الجغرافية لليمن والوطن العربي الكبير والعالم
- معرفة المهارات الأساسية للغة الأجنبية التي يدرسها التلميذ .

- معرفة وإتقان التعامل مع أنظمة الحاسوب والعمليات الرياضية الأساسية والأشكال الهندسية
- القدرة على استيعاب الحقائق والمعلومات العلمية وأسسها التجريبية واستخدامها في تفسير الظواهر الطبيعية وامتلاك القدرة على أداء بعض المهارات الحرفية واحترام العمل اليدوي .

والتعليم الأساسي وفقاً للمادة (١٨) من القانون الخاص بالتعليم بأنة تعليم عام موحد لجميع التلاميذ في الجمهورية ومدته (٩) سنوات وهو إلزامي، ويقبل فيه التلاميذ من سن السادسة ويتم فيه اكتشاف الاتجاهات والميول لدى التلاميذ وتطوير قدراتهم الذاتية.

خصائص التعليم الأساسى : يتميز التعليم الأساسي بالخصائص التالية :

أ. تحقيق ديمقراطية التعليم للصغار والكبار .

ب. استخدام الموارد المتاحة بشكل جيد حيث يتميز بخفض كلفة التعليم فيه .

ج. ترسيخ مبدأ التعليم يقدم مدى الحياة .

د. تقديم الحد الأدنى من التعليم وبخاصة في المهارات اللغوية الضرورية من اجل التواصل الفعال

ه. يقدم المفاهيم والمهارات الحسابية الأساسية في التعامل اليومي مثل فهم الظواهر الطبيعية وكيفية اكتساب المهارات العملية للحياة المدنية والمشاركة الإيجابية مبادئ التعليم الأساسي في اليمن : اشتمل برنامج التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية على العديد من المبادئ أهمها :

١. انه تعليم موحد للجميع حيث يشكل الجذع المشترك والحد الأدنى من التعليم لكل فرد انه تعليم يجمع بين الجوانب النظرية والعملية الأساسية لحياة الفرد بمايتلاءم مع إمكاناته واستعداداته وحاجاته.
٢. مرتبط بحاجات التنمية الشاملة ومتطلباتها .
٣. انه تعليم يتسم بالمرونة والتنوع بحسب حاجات الفرد والبيئة بما يساهم في بناء شخصية الفرد بشكل متوازن ومتكامل عبدالجبار، والاغبرى(8).

مشكلات التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية :

شهدت اليمن نمواً متسارعاً للسكان من حوالي (١٢,٨) مليون نسمة قبل الوحدة اليمنيةعام ١٩٩٠م إلى (٢٠,٣) مليون نسمة بعد الوحدة ، إذ يتصف المجتمع اليمني بتوزيع نوعي للسكان شبه متساوٍ،وتركيب عمر فتى،إذ يقدر السكان بالفئة العمرية (٠-١٥) سنة بنحو (٤٨,٨) من مجموعة السكان والذي أدى إلى كبر متوسط حجم الأسرة (٧,٤) وارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية البالغ (٤٧٧) فرد نشط اقتصادياً، ومعدل نمو سكاني بلغ (٣,٥%) عام ٢٠٠٠م .وهذا التركيب السكاني يمثل عبئاً على المجتمع لتنامي احتياجاته من الخدمات الاجتماعية الأساسية،وخصوصاً وأن معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي للجنسين لا يزيد عن (٦٢,٣%)،(٧٦,٦%) للذكور، و(٤٦,٧%) للإناث، بينما في التعليم الثانوي يصل إلى (٣٧,٩%) للجنسين، (٥٣,٢%) ذكور و(٢١,٣%) إناث، أي هناك (٢,٨٥٠,٣٧٥) طفلاً من الفئة العمرية (٦- ١٧) سنة غير ملتحقين بالتعليم الأساسي والثانوي يتوزعون بحسب النوع إلى (٩٨٠,٢٥٤) ذكور،(١,٨٧٠,١٢٢) إناث لنفس العام، إلى جانب ارتفاع معدلي الرسوب والتسرب، وارتفاع المخزون من حجم الأمية البالغ (٥,٢) مليون أمي من السكان بالفئة العمرية(١٥) سنة فأكثر عام ١٩٩٩م. وعليه، فإن نتائج المسوحات التربوية عكست مشاكل كثيرة تعيق نمو وتطور العملية التعليمية في بعديها الأفقي والرأسي وأكد ذلك مشروع الخطة التنموية لوزارة التربية والتعليم من (٩٠-٩٦) من أن هناك العديد من المشكلات المتعلقة بالتعليم الأساسي . كما ونوعاً تؤثر في مدى تحقيق خطط وزارة

التربية والتعليم وتطلعاتها عندما عمم التعليم الإلزامي على الجميع والتى سنوجز اهمها بما يلى:

- تدني معدل الالتحاف بمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.
- التفاوت القائم بين الذكور والإناث وارتفاع معدل الأمية.
- تحيز التعليم لصالح الذكور.
- ازدياد مشكلة الأبنية المدرسية اختناقاً بالطلاب وبخاصة في المدن الرئيسية الكبيرة .
- ارتفاع الهدر بالعملية التعليمية الناجم عن قلة عدد المدرسات ندرة المدرسات والعاملات في الريف لمحدودية الدرجات الوظيفية المخصصة للإناث.
- وتعقيد إجراءات التوظيف على الرغم من حصول وزارة التربية والتعليم على ما نسبته (١٧,٣%) من إجمالي النفقات العامة للدولة عام ٢٠٠٢م وقصور مستوى تغطية المدارس الأساسية أمام الطلب الاجتماعي المتزايد حسب الحالة (حضر/ ريف) مقارنة بالسكان من الفئة العمرية المناظرة
- تدني مستوى الكفاءة لكثير من المدرسين،بسبب تدني مستوى نوعية تأهيليهم بمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.
- التفاوت القائم في توزيع المدرسين بين الريف والحضر
- غياب المرافق الصحية في الكثير من المدارس أو عدم صلاحيتها في ظل غياب الترميم خصوصاً في مدارس البنات أو المدارس المختلطة.
- اتساع شريحة الفقر في أوساط المجتمع.
- عدم فصل مرحلة التعليم الأساسي عن الثانوي من حيث (المبنى، الإدارة، المدرس الميزانية).
- الهجرة من الريف إلى المدن والإقامة في (أحزمة الفقر) وبخاصة في المدن الرئيسية في صنعاء أو تعز أو عدن.
- عدم الاهتمام بمقررات المجالات العملية كامقرارات النجارة والكهرباء والخياطة والتدبير المنزلى وغيرها،ممايتطلبة سوق العمل.

- تفاوت في معدل الالتحاق فقد معدلة لنفس الفئة العمرية في صنعاء مثلاً٨٦% وفي مدينة تعز ٧٥ %بينما وصل أدناه في الجوف إلى٣٧ %.
- حجم الإعادة (الرسوب) في الصفوف الأولى وخاصة في ٩,٨,٧ .- النمو السكاني ومعدله المرتفع نسبياً حيث وصل إلى ٤,١% . - الهجرة من الريف إلى المدن والإقامة في (أحزمة الفقر) وبخاصة في المدن الرئيسية في صنعاء أو تعز أو عدن فنجد أن معدل الالتحاق للفئة العمرية(٦-١٥) إلى ٨٠%في الحضر عام ٩٩ بينما تنخفض هذه النسبة في الريف إلى٤٨,٥%، أما في المدن هناك أيضاً
- ازدياد مشكلة الأبنية المدرسية واختناقاً بالطلاب وبخاصة في المدن الرئيسية جميع هذه المشكلات ذات اثر سلبي على تعميم التعليم.
- عدم توافر الأبنية المدرسية الكافية لاستيعاب جميع الطلبة في سن التعليم الأساسي وفي المراحل الأولى فيه مما اضطر الوزارة إلى اتباع نظام الفترتين بحيث تشترك مدرستان في البناء المدرسي الواحد . فيداوم طلاب المدرسة الأولى صباحاً ويداوم طلاب المدرسة الثانية مساءً مما خلق مشكلات جديدة تتعلق بعدم مزاولة الطلبة لكثير من النشاطات المدرسية.
- تسرب كثير من طلبة المرحلة الأساسية وخاصة في الريف حيث تم أحتساب التسرب والاعادة في العام ٩٢ - ٩٤م بين أوساط الاناث يتزايد بعد الصف الرابع والخامس إلى التاسع حيث يصل إلى ٥٠,٨% أما الذكور فهم أقل حدة فلا يتسرب منهم في الصف الرابع سواء ٩,٥ % و ٤٠,٤ % بين الصف الخامس إلى التاسع للعديد من الأسباب بعضها يتعلق بأحوالهم الصحية أو الاجتماعية وأخرى تتعلق بصعوبة الالتحاق بالمدارس التي قد تبعد عن أماكن سكنهم كثيراً حيث وصلت نسبة غير الملتحقات من الإناث ما يقارب ٧٢% من الفتيات في الريف اليمني لبعد المدارس عنهم أو أن التسرب يتعلق بمساعدة ذويهم في الأعمال الزراعة أو أن هناك أسباب لتدني ألتحاق الاناث كما بينتها أحصائيات وزارة التخطيط للتنمية البشرية والتي أشارت إلى أن النظرة العامة التي ما زالت سائدة في الريف للفتاة كذلك عدم شعور الاباء بأهمية التعليم لهن في حيث أنها يمكن أن تقوم بأعمال قيمة في البيت أو في الحقل كما ان هناك سبب أخر هو عزوف الأباء عن إرسال

الفتيات إلى المدرسة إما للاهتمام بالبنين أو للزواج المبكر وهناك سبب أخر في معارضة الأختلاط وتجنب أن يقوم مدرس لتعليم البنات جميع هذه الأسباب جعل من التسرب يزداد سنة بعد سنة للفتيات.

- قلة وجود معلمين مؤهلين للتدريس في مدارس التعليم الأساسي.
- تحيز التعليم لصالح الذكور ففي الوقت الذي وصل معدل الالتحاق للفئة العمرية(٦-١٥)عام٩٩ إلى ٨٦,٢ % ينخفض المعدل بين الإناث إلى٣٩,٨% (تقرير التنمية (9)
- يكاد الهدر في التعليم الأساسي ينحصر في مجالات الرسوب والتسرب وعدم استخدام التسهيلات المدرسية إلى أقصى درجة ممكنة فقد بلغت نسبة الرسوب ٦,٥% عام ٩٩/٩٨

واقع التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية:

التعليم الأساسي صيغة تعليمية تهدف إلى تزويد كل طفل بالحد الأدنى الضروري من المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي تمكنه من تلبية حاجاته وتحقيق ذاته وتهيئته للإسهام في تنمية مجتمعه وتربط بين التعليم والعمل والعلم والحياة من جهة وبين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية من جهة أخرى في إطار التنمية الشاملة للمجتمع ولذا فإن التعليم الأساسي يمثل فكراً تربوياً جديداً لما يتضمن من مقومات ومفاهيم ومبادئ ولذا فهو يحتاج إلى تهيئة الأذهان لتقبل هذا الفكر وإيضاح الرؤى بأبعاده ومصافيه وأهدافه. أن مرحلة التعليم الأساسي هي المرحلة التي تقبل التلاميذ بين ٦-١٤سنة من العمر ومدته ٩ سنوات ويمكننا أن ننظر إلى واقع التعليم الأساسيمن وتشير احصائيات الجهاز المركزى للاحصاء (10) ان متوسط معدل الزيادة السنوية فى اطار الفئة العمرية6 سنوات(3.6)بالنسبة للذكور و(3.2)بالنسبة للاناث وان معدل الزيادة (3.5) وان معدل الزيادة السنوية للقبول فى الصف الاول (0.5)بالنسبة للذكور و(0.2) بالنسبة للاناث ،متوسط معدل الزيادة السنوية لاجمالى القبول فى مرحلة التعليم الاساسى (7,7) بالنسبة للذكور و(8.5)بالنسبة للاناث غانم (11) كما يلاحظ من الجدول رقم (١)أن عدد الذكور الملتحقين بالتعليم الأساسي يزيد عن عدد الإناث الملتحقات في هذه المرحلة من التعليم ولعل السبب في ذلك يعود إلى زيادة نسبة

المواليد الذكور عن نسبة المواليد الإناث بالإضافة إلى أن نسبة إقبال الذكور على التعليم أعلى من نسبة إقبال إناث) خلال الثلاثة العقود الأخيرة كان هناك تطوراً كمياً ملحوظاً مقارنة بالبداية المتدنية التي أنطلق منها، غير أنه لا يزال يعاني من اختناق يتمثل في قصور قدرته الاستيعابية من جهة وإنحيازة للذكور وللمناطق الحضرية من جهة ثانية فلا تزال نسبة من الأطفال في الفئة العمرية (٦-١٥) المقابلة للتعليم الأساسي الإلزامي خارج المدارس حيث لم يتجاوز معدل الالتحاق لهذه الفئة ال٦٣,٥% في عام ٩٨ وتزيد نسبة السكان خارج المجتمع المدرسي كلما تقدمنا في الفئات العمرية وتخفض هذه المعدلات لا تشير فقط إلى محدودية القدرة الاستيعابية كما تدل أيضاً على تأكل المجتمع المدرسي بين مرحلة تعلميه وأخرى نتيجة انخفاض الكفاءة الداخلية من خلال تدني معدلات إكمال المراحل التعليمية (12) بينما نجد ان كتاب عشرون عاما من العطاء قد ذكر ان مرحلة التعليم الاساسي تعد من اهم المراحل حيث اتجهت الدولة فى فترة ما بعد الوحدة الى دمج المرحلتين الابتدائية والاعدادية والمرحلة الموحدة ، وسميت بمرحلة التعليم الاساسي ومدتة تسع سنوات ومن خلال الجدول رقم (١) يتضح التطور الكمى لاعداد المدارس والطلاب فى جميع محافظات الجمهورية (13)

الجدول رقم (١) يبين اعداد التلاميذ والمعلمين لمدارس التعليم الأساسي للعام الدراسي 1998/1990م (13)

ات	عدد الشعب	عدد المنشآت	عدد المعلمين	الصف الاول	الصف الثانى	الصف الثالث	الصف الرابع	الصف الخامس	الصف السادس	الصف السابع	الصف الثامن	الصف التاسع	المجموع
91	58267	100004	51776	214876	298505	279002	253065	221287	216289	129855	94982	64308	1872170
9	88942	10820	88942	430422	34767	222917	222917	294884	249181	206228	167086	171057	2522924

الجدول رقم (٢) يبين اعداد التلاميذ والمعلمين لمدارس التعليم الأساسي للعام الدراسي2002/2003 م (12)

الفئةالعمرية من 6--14	عدد الملتحقين	النسبة المئوية
ذكور	2297691	94,3
اناث	1404880	55,4
الاجمالى	3702571	74,5

كمايمكننا أن ننظر إلى واقع التعليم الأساسي من خلال الجدول رقم (2) والذى يشير اليه الحكيمى واخرون ، فى دراستهم المقدمة للفعاليات الثقافية فى جامعة تعز ان مجموع عددالذكور قد بلغ (2297691) وعددالاناث (1404880) الإجمالي (3702571)حيث نجد عدد الذكور الملتحقين بالتعليم الأساسي يزيد عن عدد الإناث الملتحقات في هذه المرحلة من التعليم ويشير تقرير التمية البشرية للعام٩٩/٢٠٠٠م (14) أن السبب في تلك الزيادة يعود إلى زيادة نسبة المواليد الذكور عن نسبة المواليد الإناث بالإضافة إلى أن نسبة إقبال الذكور على التعليم أعلى من نسبة إقبال الإناث وقد تزايد إعداد طلبة المرحلة الأساسية فى السنة التالية حتى بلغت في العام الدراسي٢٠٠٠/ ٢٠٠١م للفئة العمرية (٦-١٥)٥٥,٤% نسبة الالتحاق للذكور والإناث هي (٦٠,٨% ذكور و ٣٧,٤% إناث)على التوالي مع الفارق بين الحضروالريف ، حيث وصلت

نسبة الالتحاق في الحضر والريف إلى(٧٩,٦% ذكور و٤٨,٥% إناث)على التوالي كما نجد ان أعداد التلاميذ والمعلمين بمرحلة التعليم الأساسي،حيث بلغ عدد المعلمين في العام٩٩/٢٠٠٠م (٤٦٣٨٠) معلماً و (١٢٣٩) معلمة وازداد هذا العدد ليصبح في العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١م (٧٨٦٤٧) معلماً و (٣٢٩٢) معلمة كمازاد أعداد التلاميذ في العام ٢٠٠١/٢٠٠٢م حيث نجد أن هناك (١٣٥٧٢) مدرسة لهذا النوع من التعليم وأرتفع عدد الطلاب الملتحقين من الجنسين بالمرحلة الأساسية إلى (٢٩٥٩١٣٤) تلميذ وتلميذه يمثل الذكور منها (١٩٧٨٤١٠) تلميذ بينما الإناث يصل عددهن إلى (٩٨٠٧٢٤) تلميذة وبمقارنة عدد المقيدين بعدد السكان من العمر (٦-١٤) والبالغ عددهم (٣٩٣,٩٥٥.) للجنسين يمثل الذكور منهم (٢,٢٢٠,٦٤٥) والإناث (٢,١٧٣,٣٥٠) على مستوى الإجمالي للجمهورية بشكل متوسط للإلتحاق الذكور نجد(٨٩,١%) وللإناث (٤٥,١%) وللجنسين (٦٧,٣%) كما يشير تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م(15) أن النظام التعليمي الحديث في اليمن قد حقق خلال الثلاثة العقود الأخيرة تطوراً كمياً ملحوظاً مقارنة بالفترة السابقة،غيرأنه لا يزال يعاني من اختناق يتمثل في قصور قدرته الاستيعابيةمن جهةوإنحيازة للذكوروللمناطق الحضرية من جهة ثانية فلا تزال نسبة من الأطفال في الفئة العمرية(٦-١٥) المقابلة للتعليم الأساسي الإلزامي خارج المدارس حيث لم يتجاوز معدل الالتحاق لهذه الفئة الـ٦٣,٥ % في عام ٢٠٠٠م وتزيد نسبة السكان خارج المجتمع المدرسي كلما تقدمنا في الفئات العمرية وتخفض هذه المعدلات لا تشير فقط إلى محدودية القدرة الاستيعابية ولكن تدل أيضاً على تأكل المجتمع المدرسي بين مرحلة تعلميه وأخرى نتيجة انخفاض الكفاءة الداخلية من خلال تدني معدلات إكمال المراحل التعليمية .

أن التعليم الأساسي في اليمن حقق تطوراً ملحوظاً خلال الاعوام الماضية، ويزيد من التقدير والتطور الذي تحقق عند معرفة البداية المتدنية التي أنطلق منها بناء النظام التعليمي الحديث، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسكانية التي مرت وتمر بها البلاد.

فـــاذا استطعنا تشخيص الوضع الراهن للتعليم الأساسي سيعتبر ذلك البداية الطبيعية لوضع استراتيجيةللتعليم الأساسي وإحداث عملية الإصلاح والتطوير المرغوبين.

وعـــند تشخيصنا للوضع الراهن للتعليم الاساسي يكشف لنا ماحققتة اليمن من خلال القـــبول والالـــتحاق:فقد تحقق للتعليم الأساسي نمواًمتصلاًخلال سنوات العقد الأخير من القرن العشرين سواء في القبول أو الالتحاق ووصل عدد المقبولين في الصف الأول إلى (٥٤٥,٣٣٤) تلميذاً وتلميذة ٩٩/٢٠٠٠م بعد أن كان هذا العدد(٣٤٦,٣٠٣) عام ٩٠/ ١٩٩١م، إلا أن معـــدل القبول الصافي للأطفال في عمر ست سنوات مع ذلك لم يتجاوز ٤١%، مع تفاوت هذا المعدل بين الذكور والإناث، إذ لم يصل بين صفوف الإناث إلا إلى ٣٨%، بيـــنما يـــرتفع هذا المعدل عند الذكور إلى ٤٤%،للعام ٢٠٠٣م وهنا لا بد من الإشـــارة إلـــى أن معدل القبول الظاهري قد يزيد عن ذلك نظراً إلى أن هناك أعداداً من الأطفـــال فـــي الصـــف الأول هم دون أو أعلى من ست سنوات. كما أن نمواً تحقق في إجمالـــي الالـــتحاق في التعليم الأساسي، إذ وصل عدد الملتحقين إلى (٣,٢٠٦,٨٦٦) تلميذاً وتلميذة عام ٩٩/٢٠٠٠م، بعد أن كان هذا العدد (٢,٠٥١,٠٤٩) تلميذاً وتلميذة عـــام ٩٠/١٩٩١م، إلا أن معدل الالتحاق للفئة العمرية (٦- ١٤) سنة المقابلة لمرحلة التعلـــيم الأساســـي لـــم تصل إلا إلى ٦٢%، وبتفاوت بين معدل التحاق الذكور والإناث ٧٦,٦% و ٤٦,٧% على إن التطور في القبول والالتحاق كشف عن الآتي:

١. تحقق النمو في القبول والالتحاق في التعليم الأساسي
٢. الخلل في توفير الفرص التعليمية بين الذكور والإناث
٣. الخلل في توزيع الفرص التعليمية بين الريف والحضر[16].

علـــى الـــرغم من تدني معدل الالتحاق الإجمالي بمرحلة التعليم الأساسي والتفاوت القـــائم بين الذكور والإناث وارتفاع معدل الأمية البالغ (٥٥,٧%) من السكان ١٥ سنة فأكـــثر عـــام ٢٠٠٠/٢٠٠١م. إلى جانب ارتفاع الهدر بالعملية التعليمية الناجم عن قلة عدد المدرسات وتدني مستوى الكفاءة لكثير من المدرسين، بالاضافة إلى التفاوت القائم فـــي توزيعهـــم بيـــن الريف والحضر، إلى جانب غياب المرافق الصحية في الكثير من المـــدارس أو عـــدم صـــلاحيتها فـــي ظل غياب الترميم خصوصاً في مدارس البنات أو المدارس المختلطة .. كل ذلك ساعد على خلق بيئة تعليمية طاردة، بالإضافة إلى اتساع

شـــريحة الفقـــر فـــي أوساط المجتمع وندرة المدرسات والعاملات في الريف لمحدودية الدرجـــات الوظيفية المخصصة للإناث وتعقيد إجراءات التوظيف على الرغم من حصول وزارة التربية والتعليم على ما نسبته (١٧,٣%) من إجمالي النفقات العامة للدولة عام ٢٠٠١م .كمـــا نجـــد ان هناك قصور فى مستوى تغطية المدارس الأساسية أمام الطلب الاجتماعـــي المـــتزايد حسب الحالة (حضر/ ريف) مقارنة بالسكان من الفئة العمرية المـــناظرة (٦- ١٤) ســـنة، إذ ما يزال هناك (٢,٠٥٨,٠٩٥) نسمة من الأطفال خارج التعلـــيم الأساســـي معظمهـــم من الإناث ويشكلون عائقاً تنموياً كبيراً باعتبارهم الرافد الأساســـي لـــتغذية منابع الأمية، إذا لم تطرأ تحولات جوهرية للتعليم الأساسي فسوف يزداد هذا العدد ليصل إلى أكثر من (٣) مليون طفل خلال الخمس السنوات القادمة .كما ان هناك عدم فصل فى مرحلة التعليم الأساسي عن الثانوي من حيث (المبنى، الإدارة، المدرس الميزانية)فقد بلغ عدد المدارس بمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي عام ٩٨ / ٩٩م (١١,٤٩٥) مدرســـة من ذات المبنى المدرسي، منها (٦,٣٢٩) مدرسة تتطلب ترمـــيماً و (١,٧٦٢) مدرســـة غير صالحة وتحتاج إلى استبدال، والمدارس الصالحة (٣٤٠٤) بينما مسح ٢٠٠٠ / ٢٠٠١م بين أن عدد المدارس بمرحلتي التعليم الأساسي والـــثانوي مـــن ذات المبـــنى أو بدون مبنى بلغ (١٢,٩٦٩) مدرسة تتوزع كالتالي: (١١,٠٤٧) مدرسة ذات مبنى مدرسي(٧٢٩) مدرسة تتكون من (سكن مستقل، عمارة، شقة) (٥٦٠) تتكون من (صندقة، خيمة، عشة) (٦٣٣) مدرسة تتكون من (مسجد في العراء، جرف أوحيد أما من حيث التجهيزات المدرسية فهناك (٦,٧١١) مدرسة لا يوجد بها أي تجهيزات ناهيك عن النواقص (17).

والجدول رقم (٣)يبين معدلات الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي مقارنة بالسكان بالفئة العمرية (٦- ١٤) سنة مبيناً الأطفال خارج التعليم

السكان (٦- ١٤) سنة ٢٠٠٠م	الملتحقون ٢٠٠٠/٢٠٠١م	معدلات الالتحاق	الأطفال خارج التعليم

ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
٢٨٥٤٠٠٠	٢٦٠٥٦٠٣	٥٤٩٦٠٣	٢١٨٥٢٧٨	١٢١٦٢٣٠	٣٤٠١٥٠٨	٧٦,٦	٤٦,٧	٦٢,٢	٦٦٨;٧٢٢	١٣٨٩٣٧٣	٢٠٥٨٩٥

امالجدول رقم (٤) يبين توزيع المدارس فى مرحلة التعليم الاساسي

المرحلة التعليمية	مدارس ذات مبنى واحد
مدارس التعليم الأساسي	٩٠٦٥
مدارس التعليم الأساسي والثانوي (مشتركة)	٣٠٦٧
الإجمالي العام لعدد المدارس(أساسي-وثانوي)	١٢١٣٢

تدنـــي مســـتوى نوعية تأهيل المدرسين بمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي لجداول الحصص،مع اختلاف مستوى برامج تأهيلهم إذ يوجد (١٦٧,٣٧) مدرساًمنهم ٣٤,٠٨٨ أنـــثى، ويتوزعون بحسب مستوى التأهيل كالتالي:(٨٨,٣٣٢) مدرساً ومدرسة حاصلين علـــى مستوى تعليمي ثانوي فأقل، منهم (٢٧,٩٩٣) غير تربوي.(٣١,٩٢٩) مدرسين ومدرســـة حاصلين على مستوى تعليمي دبلوم بعد الثانوية، منهم (٥٩٢) غير تربوي.(٤٧,١١٥) مدرســاً ومدرســـة حاصـــلين علـــى مستوى تعليمي جامعي فأعلى، منهم (٦,٠٠٧) غـــير تربوي.هؤلاء المدرسون يكفون لتغطية الفئة العمرية من السكان (٦-١٧) سنة البالغ عددهم (٦,٧٣٦,٠٠٠) طفل، أي بواقع (١: ٤٠) معلم /

طالـــب، إلا أن تدني مستوى التأهيل وقلة المدرسات الإناث واختلال التوزيع بين الوفرة مـــنهم وبين الريف والحضر والمادة والجنس بالإضافة إلى ما يربو على أكثر من (٥٢ %) مـــن المدرسين مؤهلاتهم ثانوية فأقل عن وجود (٣٤,٥٩٢) من إجمالي المدرسين المســـاهمين بجـــداول الحصـــص غـــير تربوييـــن و (٧,٠١٢) مدرساً ومدرسة تحت مســـميات:مـــتطوع (٢,١٣٦مدرســـاً ومدرســـة).جـــاري توظـــيفه (١,٢٩٠ مدرســـاً ومدرســـة).ملزم ثانوي (٣,٥٧٦ مدرساً ومدرسة).كل هذه العوامل ساعدت على تدني كفاءة العملية التعليمية إن من المشكلات التي أثرت على مستوى تطور التعليم الاساسي فـــي اليمـــن هو التزايد السكاني المتسارع والذي وصل إلى ٤,١ % والتركيب العمري الفتـــي للســـكان والضـــغط على موازنة الدولة والذي ضاعفت منه الظروف الاقتصادية الحـــرجة التـــي تمر بها اليمن، جعل القدرة على تخصيص الاموال اللازمة لتلبية الطلب على التعليم أمراً بالغ الصعوبة خاصة إذا عرفنا أن السكان في اليمن يتشتتون بين(١٨)محافظـــة.فهذه المجاميع والنسبة الضئيلةمن ميزانية الدولة والتي تقدر حصة الانفاق الاجتماعـــي ما يقارب ١٩,٢ % جعل التعليم يعاني من العديد من المشكلات والتى قد ذكـــرت فـــى الصفحات السابقة أما التسرب فيعزى لعوامل اقتصادية في المرتبة الأولى وأخرى اجتماعية وثقافية واتخذت التدابير التالية للحد من التسرب مثل :

- توعية الأباء والأمهات بأهمية التعليم .
- اقرار مبدءأحقية التعليم للجميع .
- تكافؤ الفرص والعدل والمساواة في توفير الفرص التعليمية والتدريبية
- التشجيع على القبول الشعبي وتلبية الطلب الاجتماعي على التعليم، (الصوفى والسيانى٢٠٠٣)م (18) ادى ذلك الى تشجيع المجتمع المحلى في إنشاء المؤسسات التعليمية لإلحاق الأطفال بالمدارس وتوفير الفرص التعليمية والتدريبية . ولم يكن توسع نظام التعليم والتدريب، في الحقيقة، توسعاً أفقياً وحسب، بل توسع هذا النظام توسعاً رأسياً، إذ أصبح اليمن في الوقت الراهن يمتلك نظاماً تعليمياً مكتملاً بدءاً من التعليم الأساسي وحتى التعليم العالي والجامعي مروراً بالتعليم الثانوي، والتدريب الفني والمهني ومعاهد إعداد وتدريب المعلمين.

إن جهود اليمن لتوفير الفرص التعليمية لم تقتصر على الصغار والشباب، بل امتدت تلك الجهود لتوفير فرص التعليم والتدريب لكبار السن، إذ توجه الاهتمام نحو تأسيس برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار والتدريب الأساسي، وذلك لإتاحة فرص التعليم والتدريب للسكان الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بنظام التعليم والتدريب النظامي أو تسربوا منه.ولقد توفر للتعليم عامة والتعليم الأساسي بوجه خاص قاعدة دستورية وقانونية واضحة وراسخة. فقد كفل الدستور تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً (مادة:٢٤ الدستور). والتعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي، وتعمل الدولة على محو الأمية وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني، كما تهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الانحراف وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات (مادة :٥٤ الدستور) كل هذا لأن اليمن تعتبر أن " التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع وتقدمه يسهم المجتمع مع الدولة في توفيرها" (مادة: ٣٢ الدستور).وينظم التعليم الحالي بدرجة رئيسية وفقاً للقانون العام للتربية والتعليم (٤٥) لسنة ١٩٩٢م، وقد حدد القانون الأسس والمبادئ العامة للتربية والتعليم في اليمن دينياً، ووطنياً، وقومياً، وتربوياً وتعليمياً. ويعتبر القانون التعليم حقاً إنسانياً مشروعاً تكفله الدولة وتيسره لجميع أبناء الشعب، إلى جانب كونه استثمارياً بشرياً تنموياً بعيد المدى. وعليه تنشأ مدارس في الجمهورية كافية ومستوفية للشروط التربوية لكل المراحل الدراسية، وتعتبر المدرسة- وفقاً للقانون- كافية باستيعابها لكل الطلاب، على أن تجهز بالمكتبات وكل المستلزمات العلمية، وتعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعليم ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عائقاً أمام بعض الأسر للاستفادة من حق أبنائها في التعليم. ومع تأكيد القانون على إلزامية التعليم الأساسي فإنه يقر بمجانيته في جميع مراحله (19)، وهذا ربما عاظم من العبء التمويلي على الدولة لمواجهة توفير الفرص التعليمية لطالبيها ليس على مستوى التعليم الأساسي بل في جميع المراحل التعليمية.

مؤهلاتهم ثانوية فأقل عن وجود (٣٤,٥٩٢) من إجمالي المدرسين المساهمين بجداول الحصص غير تربويين و (٧,٠١٢) مدرساً ومدرسة تحت مسميات:متطوع (٢,١٣٦ مدرساً ومدرسة).جاري توظيفه (١,٢٩٠ مدرساً ومدرسة).ملزم ثانوي (٣,٥٧٦ مدرساً ومدرسة).كل هذه العوامل ساعدت على تدني كفاءة العملية التعليمية.ووجود (٦,٦٦٣) مدرساً ومدرسة بدون جداول حصص وهم يمثلون عبئاً إضافياً للعملية التعليمية إلى جانب الهدر في الحصص الدراسية الناجم عن عدم تغطية كثير من المدرسين للنصاب القانوني المحدد باللائحة المدرسية، إذ بينت إحدى الدراسات الحديثة لعام ٢٠٠٠م أن هناك ما يوازي نصاب (١٧٠٠٠) معلم من الحصص المهدرة سنوياً.(21)

جدول رقم (٧)يبين نصيب المعلم من السكان بالفئة العمرية (٦- ١٧) سنة ومعدل الالتحاق

النوع	السكان لعمر (٦ - ١٧) سنة	الملتحقون (أساسي+ثانوي)	المدرسون المساهمون	نصيب المعلم من السكان	نصيب المعلم من الطلاب
ذكور	٣٥٢٠٢٧٥	٢٥٤٠٠٢١	١٣٣٢٨٨	٢٦:١	١٩:١
إناث	٣٢١٦١٨٢	١٣٤٦٠٦٠	٣٤٠٨٨	٩٤:١	٣٩:١
مجموع	٦٧٣٦٤٥٧	٣٨٨٦٠٨١	١٦٧٣٧٦	٤٠:١	٢٣:١

اما بالنسبة الى عدم الاهتمام بالمقررات المهنية وعدم ادخالها الى المناهج الدراسية سنجد أن مقررات المجالات العملية تحتاج إلى أماكن خاصة بالمبنى المدرسي فأعمال النجارة وأعمال الكهرباء والخياطة وغيرها تحتاج إلى أماكن خاصة بها مزودة ببعض الأدوات اللازمة وفي جميع المدارس لا توجد مثل هذه الأماكن ولا بد من إنشائها – كما أن الأنشطة الزراعية تحتاج إلى قطعة ارض ملحقة بالمدرسة ولا بد من توفرها فإذا كانت المدارس لا توجد بها مساحات كافية لإنشاء مثل هذه الورش البسيطة فإنه يمكن استغلال الحقول المجاورة للمدرسة لاداء هذا النشاط بالاتفاق بالطبع مع أصحابها

ويـتحقق حينـئذاً مـبدأ انفتاح المدرسة على البيئية . كما أن هناك مشكلة عدم توافر الأدوات والأجهـزة للازمـة لهذا التطبيق . فمادة العلوم في حاجة إلى معمل والأنشطة العملية في حاجة إلى أدوات وأجهزة بمواصفات معينة دقيقة وان وجد في بعض الحالات فإنهـا تسـتخدم للتعلـيم الثانوي وان كانت هناك مبالغ بسيطة ترصدها وزارة التربية والتعلـيم للمـدارس فـي هـذا الجانب ولا تسمح بشراء جميع الأدوات اللازمة فيمكن الاقتصار على الأدوات الأساسية فقط كما يمكن التعاون مع الدول الصديقة لتدبيرها، كما فعلـت حكومة اليابان في تزويد (سيريلانكا) بمعدات نشاط صيد الأسماك، وكما فعلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تزويد مصر بأدوات التعليم الأساسي على مستوى مـدارس التعلـيم الأساسي جميعاً، وإذا لم يتيسر ذلك فمن الأفضل التوسع تدريجياً في إدخال المجالات العملية في ضوء الإمكانات المالية المتاحة.(22) اما مشكلة إعداد المعلم ، وهـذه مشكلة تواجه التعليم الأساسي بصورة خاصة في اليمن فإعداد المعلم بالنسبة لـتدريس المـواد الثقافـية وتدريـس المجالات العلمية يقتضي إعادة النظر في تأهيلة وإعـادة الـنظر فـي المناهج التى يتم فيها إعداد المعلمين في بعديها الثقافي والعملي. والسبب أن واضعي مقررات التدريبات العملية وإعداد المناهج لايهتمون إطلاقا بمقررات المـواد الثقافـية والعملية حيث انعكس ذلك على نظم الامتحانات السائدة التي لا تزال تعـيش فقـط على التحصيل المعرفي وأغفلت الجانب المهارى في تلك المواد حيث أن الطالـب يمتحن الأصول النظرية للتدريبات العملية أما إجراء التدريبات العملية ذاتها لا تعتبر موضعاً للتقويم مما اثر ذلك في نظرة الطالب لهذه التدريبات على أنها شئ (23).

مقترحات البحث

توصلت الباحثة الى وضع مقترحات تتمثل بمايأتى :

- استخدام الإجراءات الإدارية من قبل السلطات المحلية لمتابعة المتسربين من التعليم وتوحيد اللوائح التنظيمية والتشريعات التربوية .
- إقامة هيكل تنظيمي جديد لوزارة التربية والتعليم خاصة بالتعليم الاساسى .
- إدخال مبحث جديد هو مبحث التربية المهنية إلى الخطة الدراسية لجميع صفوف التعليم الأساسي يأتي من نطاق ربط التعليم بالحياة وهذا المبحث يمكن أن يشمل على المجالات التالية (الأعمال الزراعية – أشغال – معادن – أشغال كهرباء – الرسم الصناعي – الأدوات الصحية – الأعمال التجارية – العلوم المنزلية – الإسعافات الأولية – التغذية البيئية) .
- التركيز النشاطات المنهجية واللامنهجية وإعطاء الطالب الفرصة لفهم عالم العمل عن طريق مشاركته في نشاطات ترتبط بالعمل ويسهم في تعليم الأطفال مبادئ العلم والتكنولوجيا وان تشمل النشاطات على المواد المهنية والمعارف العلمية وغيرها .
- مساعدة الطالب على النمو الاجتماعي من خلال الأنشطة والتفاعل الاجتماعي وتمكينهم من توظيف المعلومات العلمية وفي مهارات عملية تكون امتداداً بالمنهاج وأهدافه أو ارتباط المدرسة بالمجتمع والتفاعل معه وتقديم الخدمات الممكنة له .
- ويمكن لهذا التجديد أن يركز على تخفيف الممارسات التالية :
- الاستفادة من إمكانيات البيئة المحلية إلى أقصى درجة ممكنة والتركيزعلي النشاطات والتدريبات التي تتلاءم مع البيئة التي توجد فيها المدرسة .
- استغلال إمكانية المدرسة .
- التركيز علي العمل ا لجماعي والإكثار من التدريبات المهنية .
- التركيز علي النشاطات التي تشجع روح المبادرة والتفكير الحر والابتكار لدى الطلبة.
- تضمين التعليم الأساسي قدراً ملائماً من مبادئ العلم والتكنولوجيا من اجل تمكين الطالب من التكيف مع بيئته التي يعيش فيها وإعداده أعدادا علمياً ليكون قادراً على

خدمة مجتمعه المحلي

- إكسابه المنهج العلمي في التفكير وتطوير مداركه الإبداعية وفهم المعلومات وتذكرها بشكل جيد.
- تضمين مناهج التعليم الأساسي المجالات الدينية والوطنية والثقافية والعلمية والفنية والعملية والتقنية.
- وضع المناهج على أساس مركزي ويشترك في وضعها المعلمون والمشرفون والمدرسون في الجامعات.
- تدريب مدرسي العلوم في المستوى التعليم الأساسي عن طريق التأهيل والتدريب.
- تزويد المدارس بالمشاغل المهنية .
- تأمين التكامل الأفقي والرأسي عند أعداد مناهج التعليم الأساسي ووضعها في صورة سلسلة متصلة من الصف الأول إلى الصف التاسع .
- يجب أن تشمل المناهج على قدر مشترك لجميع المتعلمين ويراعى التنويع والمرونة التي تناسب البيئة اليمنية .
- أجراء دراسات حول واقع التعليم الأساسي القائم للتعرف على بنية ومحتواه وتحدي الاحتياجات العقلية للفرد والمجتمع في ضوء الخطط التنموية الشاملة.
- عقد الندوات والحلقات الدراسية وورش العمل حول البرنامج للمعنيين بالتعليم الأساسي من قادة وموجهين ومفتشين وإداريين ومديري مدارس.
- اعتماد التقويم التربوي واعطاءة بعداً تشريعياً يشتمل على مختلف عناصر العملية التربوية وخاصة الأهداف العامة للتربية وبرنامج أعداد المعلمين والمناهج والكتاب المدرسي وطرق التدريس .
- ربط برنامج التوجيه التربوي والمهني بالمرحلة الأساسية لبرنامج التربية المهنية لمرحلة التعليم الأساسي .
- الأخذ بأساليب اختبارات المستوى محكية المرجع لأعلى مستوى المرحلة بهدف التأكد من تخفيف الحد الأدنى من المهارات الأساسية من ثم وضع برامج علاجية في ضوء نتائج تلك الاختبارات لرفع مستوى الطلبة الذين لم يصلوا إلى الحد الأدنى المطلوب لتلك المهارات .

مصادر البحث:

١- احصاءات اليونسكو لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١م.

٢- على عبدالله صالح قائد ومسيرة منشورات صحيفة (٢٦) سبتمر مطابع التوجية المعنوى صنعاء 2003م.

٣- ابراهيم محمد الحوثى ،التعليم الاساسى بحلول عام ٢٠١٥ورقة مقدمة الى الاستراتيجية الوطنية للتعليم الاساسى، مجلة الثوابت العدد ،٣١مارس ٢٠٠٣م صنعاء.

٤- التقرير السنوى لوزارة التخطيط والتنمية + وزارة التربية و التعليم.

٥- محمد بن محمد مطهر، (نحو استراتيجية وطنية لتطوير التعليم الاساسى فى اليمن)(٢٠٠٣/٢٠٠٥)، مجلة الثوابت العدد (٣١)مارس ٢٠٠٣م.

٦- التقرير السنوى لوزارة التخطيط والتنمية، مرجع سابق.

٧- بن حبتور٢٠٠٢م الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الاساسى فى اليمن ٢٠٠ م.

٨- عبد الجبار سعد،بدر سعيد الاغبري، النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية صنعاء دايموند أستشارات العلمية ١٩٩٨ ص٢٧

٩- تقريرالتنمية البشرية لوزارة التخطيط والتنمية ووزارة التربية و التعليم لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م

١٠- كتاب الاحصاء السنوى لعام ١٩٩٩م .

١١- مجيد غانم ،الوضع التعليمى تطورة وعلاقتة بالوضع السكانى ،وثائق المنتدى الوطنى صنعاء ٢٠٠١م

١٢- تقرير الامانة العامة، تشخيص الوضع الراهن، مجلة الثوابت، العدد (٣١) مارس ٢٠٠٣م

١٣- عبدالسلام الحكيمى واخرون ، المرأة والتنمية ، بحث مقدم فى الفعاليات الثقافية .جامعة تعز ٢٠٠٤م

١٤- عشرون عاما من العطاء ، مكتب رئاسة الجمهورية ٢٠٠٠م

١٥- تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق

١٦- محمد عبدالله الصوفى وحمود محمد السيانى، نحو استراتيجية للتعليم الثانوى ،مجلة الثوابت العدد (٣١)مارس ٢٠٠٣م

١٧- عبد الجبار سعد،بدر سعيد الاغبري، النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية صنعاء دايموند أستشارات العلمية ١٩٩٨ ص٢٧ .

١٨- أحمد علي الحاج التعليم اليمن جذور تشكله واتجاهات تطوره دارالفكرالمعاصرة صنعاء ١٩٩٩م

١٩- محمد بن محمد مطهر، مرجع سابق .

٢٠- مشروع الخطة التنموية لوزارة التربية والتعليم للعام (٩٠الى ٩٦)

٢١- بن حبتور٢٠٠٢م مرجع سابق .

٢٢- تقرير التنمية البشرية فى اليمن للعام ٩٩/٢٠٠٠م .

٢٣- الصوفى والسيانى مرجع سابق.